مجلة العلوم القانونية والسياسية
https://www.lawjur.uodiyala.edu.iq/index.php/jjps
:

الشرعية القانونية والعدالة الاجتماعية بالمجتمع العربي في ضوء رؤية يُورجن هابرماس(مصر أنموذجاً)

البسيوني عبد الله جاد البسيوني
جامعة الزقازيق - كلية الآداب – مصر
engeneerye@yahoo.com

التخصص العام للبحث: علم الاجتماع	التخصص الدقيق للبحث: علم الاجتماع القانوني

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/12/27
تاريخ القبول 2026/2/23
تاريخ النشر 2026/6/15

الكلمات المفتاحية:

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية، العدالة الاجتماعية، مشروعية القوانين، الفعل التواصلي، هابرماس.

المستخلص:

تناقش هذه الدراسة مدى مشاركة المواطنين في صياغة القوانين والسياسات في مصر، ومدى توافق هذه التشريعات مع مبادئ العدالة الاجتماعية، إذ استندت الدراسة إلى نظرية الفعل التواصلي ليورغن هابرماس التي ترى أنَّ شرعية القوانين تتحقق من خلال الحوار العام والمشاركة المجتمعية.

تقدم الدراسة توصيات عملية تشمل تفعيل منتديات التشريع المجتمعي، واستخدام المنصات الرقمية، ونشر مشاريع القوانين قبل اعتمادها، وإشراك المجتمع المدني والفئات المهمشة في مراحل التشريع، وما تقترح الدراسة آليات بحثية وعلمية لتعميق الدراسات المستقبلية حول العلاقة بين المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية.

doi: https://doi.org/10.55716//jjps.2026.15.1.1

مدخل الدراسة

تُعد العلاقة بين القانون والعدالة الاجتماعية محورًا أساسيًا في الفكر القانوني والفلسفي، إذ يمثل القانون أداة لضبط السلوك الاجتماعي وحماية الحقوق، فبينما تهدف العدالة الاجتماعية إلى تحقيق تكافؤ الفرص والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، وفي هذا الإطار يمثل يُورغن هابر ماس أحد أبرز المفكرين المعاصرين الذين قدّموا رؤية متكاملة لمفهوم الشرعية القانونية مبنية على أساس الحوار العمومي والتواصل العقلاني كأساس لإضفاء الشرعية على القوانين، وهو ما يمكّن توظيفها في تعزيز العدالة الاجتماعية[1].

ووفقًا لهابرماس لا تكتسب القوانين مشروعية حقيقية إلا عندما تخضع لسياق ديمقراطي تشاركي يتيح للمجتمع المدني والأفراد المشاركة الفعلية في صياغتها ومراقبة تنفيذها ويشير هابر ماس إلى أنَّ الحوار العمومي يمثل الآلية المركزية لتحقيق التوافق الاجتماعي، إذ يسهم في إدماج مختلف الفئات الاجتماعية في عملية صنع القرار القانوني، ويحد من فرض قوانين لا تعكس مصالح المجتمع العامة أو تتجاهل احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا[2].

---

(1) Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press.p. 23

(2) Habermas, J. (1998). The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory. MIT Press.p.64

تنشأ أهمية هذا الإطار في سياق العدالة الاجتماعية من قدرة المجتمع على ضمان أنْ تكون القوانين أداة لتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الحماية القانونية للفئات الأكثر هشاشة بما يحقق التوازن بين الحقوق الفردية والمصالح الجماعية، ويشدد هابر ماس على أنَّ الشرعية القانونية لا تتحقق بالسلطة وحدها، بل عبر مشاركة المواطنين الشفافية، والمساءلة القانونية، وهو ما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع ويقوي قدرة القانون على مواجهة التحديات الاجتماعية[3]، وأنَّهُ في المجتمع المصري المعاصر تواجه الدولة تحديات متعددة تتعلق بتطبيق القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومنها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة، حيث يعيش بعض المواطنين في مناطق ذات خدمات محدودة وفرص اقتصادية منخفضة، وضعف المشاركة المجتمعية في صياغة التشريعات والسياسات العامة مما يؤدي إلى فجوة بين النصوص القانونية وواقع المواطنين، وفضلاً على ضعف التوازن بين حماية الحقوق الفردية والجماعية خاصة في مجالات التعليم والصحة والعمل والإسكان مما يحد من فعالية القانون في تحقيق العدالة[4].

من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية توظيف رؤية هابر ماس حول مشروعية القوانين لتعزيز العدالة الاجتماعية في مصر، وتحليل مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوار العمومي والمشاركة المجتمعية في صياغة التشريعات والسياسات وتنفيذها بما يساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية وتعزيز التكافؤ بين المواطنين، وتسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي عملي يمكن استخدامه كمصدر للإصلاح التشريعي والاجتماعي، فيدمج بين النظرية القانونية والفلسفة الاجتماعية لتحقيق مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا[5].

أولًا: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الفجوة بين الشرعية القانونية الفعلية للقوانين وممارسة العدالة الاجتماعية في مصر، فعلى الرغم من وجود إطار تشريعي شامل، إلا أنَّ هناك تفاوتًا في الوصول للخدمات الأساسية، وغياب مشاركة مجتمعية فعالة في صياغة القوانين، وضعف المساءلة والشفافية في تطبيقها، فهذا الواقع يعكس محدودية قدرة القوانين على تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل، ويطرح تساؤلات حول كيفية تعزيز الشرعية القانونية بطريقة تضمن مشاركة المواطنين وتمكين الفئات الهشة، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية استكشاف مبادئ هابر ماس حول مشروعية القوانين والحوار العمومي كإطار نظري يمكن توظيفه لفهم أسباب هذه الفجوة، وتقديم حلول عملية لتعزيز العدالة الاجتماعية في مصر المعاصرة.

ثانيًا: مبررات الدراسة:

تستمد هذه الدراسة مسوغاتها مما يلي:

1. أهمية النظرية القانونية التشاركية :توفر رؤية هابر ماس إطارًا تحليليًا لتقييم مدى شرعية القوانين بناءً على مشاركة المجتمع، وهو أمر لم يُستغل بشكل واسع في السياق المصري.
2. الحاجة إلى العدالة الاجتماعية :استمرار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين يتطلب توظيف القوانين كأداة لإعادة التوازن الاجتماعي.
3. تعزيز المشاركة المجتمعية :الدراسة تساهم في تقديم آليات عملية لتمكين المواطنين من المشاركة في صياغة وتنفيذ التشريعات، بما يعزز من شرعية القانون وثقة المجتمع به.
4. الإسهام الأكاديمي والتطبيقي :توظيف مبادئ هابر ماس يمكن أنْ يساهم في إعادة صياغة السياسات التشريعية بشكل يحقق العدالة الاجتماعية ويقلل الفجوات القائمة، ويشكل مرجعًا أكاديميًا للممارسين وصانعي القرار.

ثالثًا :أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة ما يلي:

1. تحليل أبعاد مشروعية القوانين وفق رؤية هابر ماس وأثرها على تحقيق العدالة الاجتماعية.
2. تقييم واقع تطبيق القوانين في مصر ومدى تحقيقها لمبادئ العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.
3. استكشاف الفجوة بين النظرية والتطبيق في سياق التشريعات المصرية.
4. اقتراح آليات عملية لتوظيف مبادئ هابر ماس في تعزيز المشاركة المجتمعية، الشفافية، والمساءلة القانونية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
5. تقديم إطار مقترح للإصلاح التشريعي والاجتماعي يمكن أنْ يساهم في تحسين جودة التشريعات وسياساتها في مصر.

---

(3) Fraser, N. (2009). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. Columbia University Press.p.37

(4) Habermas, J. (2001). The Postnational Constellation: Political Essays. MIT Press.p.24

(5) Honneth, A. (1995). The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts. MIT Press.p.34

رابعًا :تساؤلات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة تمت صياغة التساؤلات الآتية:

1. ما مدى قدرة التشريعات المصرية الحالية على تحقيق العدالة الاجتماعية وفق مبادئ هابر ماس؟
2. كيف يمكن للحوار العمومي والمشاركة المجتمعية أنْ يعززا مشروعية القوانين في مصر؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق مبادئ هابر ماس في السياق المصري؟
4. ما الآليات العملية التي يمكن توظيفها لضمان المساءلة والشفافية وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال القوانين؟
5. كيف يمكن توظيف نظرية هابر ماس في تطوير التشريعات والسياسات الاجتماعية في مصر لتحقيق تكافؤ الفرص وتقليل الفوارق الاجتماعية؟

خامساً: النظريات الاجتماعية المفسرة للموضوع:

سيستعرض الباحثان أهم النظريات، ثم يعرض للنظرية المختارة ومبررات اختيارها وتوظيفها لدراسة الموضوع كما يلي:

1. نظرية الفعل التواصلِي – هابرماس (Communicative Action Theory)

حيث تركز هذه النظرية على أنَّ مشروعية القوانين تعتمد على الحوار العمومي والمشاركة المجتمعية، وليس على السلطة أو السلطة الرسمية وحدها[6]، ويمكن استخدام هذه النظرية لتحليل مدى مشاركة المواطنين في صياغة القوانين المصرية، ودراسة أثر الحوار العمومي على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الفئات المختلفة.

2. نظرية العدالة الاجتماعية – نانسي فريزر(Social Justice Theory)

حيث تؤكد النظرية على أنَّ العدالة الاجتماعية تتطلب دمج العدالة الاقتصادية مع العدالة الثقافية والسياسية وأنَّ القانون يجب أنْ يضمن تكافؤ الفرص وحماية الفئات الضعيفة[7]، ويمكن توظيف هذه النظرية لتحليل مدى قدرة التشريعات المصرية على دمج المساواة الاقتصادية مع التقدير الاجتماعي للفئات المهمشة بما يحقق العدالة الشاملة.

3. نظرية البنية الاجتماعية والقانون – ماكس فيبر(Social Structure and Law)

تشير النظرية إلى أنَّ القوانين لا تعمل بمعزل عن البنية الاجتماعية، وأنَّ السلطة القانونية تحقق شرعيتها إذا كانت متوافقة مع البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع[8]، حيث تساعد هذه النظرية على فهم كيفية تأثير البنية الاجتماعية المصرية على فعالية القوانين في تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالفوارق بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة.

4. نظرية الاعتراف الاجتماعي – أكسل هونيث (Recognition Theory)

حيث تؤكد النظرية على أنَّ العدالة الاجتماعية تتطلب الاعتراف الاجتماعي بكل الفئات والأفراد، وأنَّ القانون يجب أنْ يعكس هذا الاعتراف لتحقيق تكافؤ الفرص[9]، ويمكن توظيف هذه النظرية لتحليل مدى اعتراف التشريعات المصرية بالحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية للفئات المهمشة، وكيفية تعزيز هذا الاعتراف من خلال السياسات القانونية.

5. نظرية الفعل الاجتماعي – تالكوت بارسونز (Action Theory)

ترى النظرية أنَّ القوانين تعمل كأداة لضبط السلوك الاجتماعي وفق القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، وأنَّ تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب توافق القانون مع هذه القيم[10]، ويمكن استخدام النظرية لتحليل مدى توافق التشريعات المصرية مع القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع، ودراسة تأثير ذلك على تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

النظرية المختارة:

تم اختيار نظرية الفعل التواصلي (Communicative Action Theory) ليورغن هابر ماس كإطار نظري أساسي لهذه الدراسة، ونظرًا لتركيزها على العلاقة بين مشروعية القوانين والمشاركة المجتمعية، والحوار العقلاني كأساس

---

(6) Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press, p.14.

(7) Fraser, N. (2013). Justice Interruptus: Critical Reflections on the 'Postsocialist' Condition. Routledge, p.42.

(8) Weber, M. (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press, p.4.

(9) Honneth, A. (2012). Freedom's Right: The Social Foundations of Democratic Life. Polity Press, p.58.

(10) Parsons, T. (1967). Sociological Theory and Modern Society. Free Press, p.11.

لتحقيق العدالة الاجتماعية[11]، وتُعد هذه النظرية من أهم الإسهامات الفلسفية والاجتماعية المعاصرة التي تربط بين القانون والمجتمع على أساس مبادئ الديمقراطية والشرعية التشاركية[12].

من مسوغات اختيار النظرية ما يلي:

1. الارتباط المباشر بموضوع الدراسة :نظرية هابر ماس تفسّر كيفية اكتساب القوانين للشرعية من خلال الحوار والمشاركة المجتمعية، وهو ما يشكل جوهر دراسة العلاقة بين القانون والعدالة الاجتماعية في مصر.
2. قدرتها على معالجة الفجوة بين النظرية والتطبيق :تقدم النظرية أدوات تحليلية لفهم أسباب ضعف مشروعية القوانين في الواقع العملي مثل غياب المشاركة المجتمعية أو ضعف الشفافية، وتحديد آليات تحسين ذلك[13].
3. ملاءمتها للسياق المصري المعاصر :يمكن استخدام النظرية لتقييم مدى التزام التشريعات المصرية بمبادئ الحوار العمومي والمساءلة والعدالة الاجتماعية بما يعكس التحديات الحالية مثل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وضعف المشاركة المدنية.
4. إمكانية توظيفها عمليًا :توفر النظرية إطارًا لتقديم توصيات عملية لإصلاح السياسات والقوانين، فعبر تعزيز المشاركة المجتمعية، وتوسيع الشفافية، وتحقيق العدالة للطبقات المهمش، ويمكن توظيف النظرية لدراسة الموضوع من خلال تحليل مشروعية القوانين :يتم تقييم القوانين المصرية وفق معايير هابر ماس المتعلقة بـالحوار العمومي والمشاركة العقلانية لمعرفة مدى تمثيلها لمصالح جميع الفئات الاجتماعية، ثم دراسة العدالة الاجتماعية :استخدام النظرية لتحليل قدرة التشريعات على تقليل الفوارق الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، وضمان تكافؤ الفرص، مع اقتراح آليات تحسين :اعتماد مبادئ هابر ماس لتقديم آليات عملية لتعزيز المشاركة المجتمعية، الشفافية، والمساءلة القانونية في تنفيذ التشريعات والسياسات العامة، ثم ربط النظرية بالتطبيق العملي :تحليل حالات تشريعية محددة في مصر (مثل قوانين العمل، الإسكان، والحماية الاجتماعية) لتقييم مدى توافقها مع مبادئ الفعل التواصلي، واقتراح التعديلات اللازمة لتعزيز العدالة الاجتماعية.

سادساً: المفاهيم الأساسية وتعريفاتها الاجرائية:

وفقاً لعنوان الدراسة سيتم استعراض المفاهيم الآتية:

1 - القانون(Law) :

التعريف النظري :مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وتفرضها الدولة لضمان النظام وتحقيق العدالة [14].

التعريف الإجرائي :القوانين المصرية المعمول بها في مختلف المجالات (العمل، والتعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية)، والتي يتم تطبيقها من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لضمان الانضباط وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2 - مشروعية القوانين (Legal Legitimacy) :

التعريف النظري :مدى قبول المجتمع للقوانين واعترافه بشرعيتها، والتي تتحقق من خلال الحوار العمومي والمشاركة المجتمعية[15].

التعريف الإجرائي :قدرة القوانين المصرية على كسب قبول المواطنين من خلال الشفافية، المشاركة المجتمعية في صياغتها، ومطابقتها للقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

3 - الحوار العمومي(Public Deliberation) :

التعريف النظري :عملية تواصل عقلاني بين الأفراد والجهات التشريعية للوصول إلى توافق حول القوانين والسياسات[16].

التعريف الإجرائي :المنتديات، الاجتماعات، واستطلاعات الرأي التي تنظمها السلطات أو الجمعيات الأهلية في مصر لمناقشة مشاريع القوانين والسياسات قبل إصدارها.

---

(11) Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press, p.53.

(12) Habermas, J. (1998). The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory. MIT Press. P.19.

(13) Fraser, N. (2009). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. Columbia University Press, p. 11.

(14) Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press, p.16.

(15) Habermas, J. (1998). The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory. MIT Press, p.53.

(16) Ibid., p. 62.

4 - المشاركة المجتمعية(Citizen Participation) :

التعريف النظري :مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي والقانوني، بما يعزز الشرعية والعدالة[17].

التعريف الإجرائي :إشراك المواطنين والجمعيات الأهلية في اللجان الاستشارية التشريعية أو ورش العمل المجتمعية في مصر، وتوفير قنوات رسمية لتقديم المقترحات والآراء حول القوانين.

5 - العدالة الاجتماعية(Social Justice) :

التعريف النظري :توزيع الموارد والفرص بشكل عادل بين جميع الأفراد والفئات الاجتماعية، مع الاعتراف بحقوق الفئات المهمشة[18].

التعريف الإجرائي :تطبيق التشريعات والسياسات المصرية بطريقة تقلل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والفئات المختلفة، مثل قوانين الحماية الاجتماعية، الحد الأدنى للأجور، وقوانين الإسكان المدعوم.

6 - الشفافية والمساءلة(Transparency & Accountability) :

التعريف النظري :قدرة المجتمع على متابعة أداء السلطات ومساءلتها عند الانحراف عن المبادئ القانونية أو الأخلاقية[19].

التعريف الإجرائي :نشر التقارير التنفيذية للقوانين، تطبيق نظم الرقابة الإلكترونية، وتفعيل الرقابة القضائية والمدنية على تطبيق التشريعات في مصر.

سابعاً: المنهج:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي(Descriptive-Analytical Method) ، لعدة أسباب:

1 - تحليل الإطار النظري :تم دراسة نظرية الفعل التواصلي لهابرماس ومفاهيمها الأساسية المتعلقة بشرعية القوانين والحوار العمومي والمشاركة المجتمعية.

2 - تقييم الواقع المصري :تحليل القوانين والسياسات المصرية الحالية في ضوء مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحديد الفجوات بين النظرية والتطبيق.

3 - دمج النظرية والتطبيق العملي :ربط المفاهيم النظرية بالبيانات والحقائق العملية المتعلقة بالتشريعات والسياسات في مصر، مع التركيز على إمكانية تحسين العدالة الاجتماعية، حيث يتيح هذا المنهج القدرة على وصف الظواهر القانونية والاجتماعية بشكل دقيق وتحليلها، واستخلاص التوصيات العملية وفق الأسس النظرية لهابرماس ونظريات العدالة الاجتماعية.

ثامناً: تقسيم الدراسة: في ضوء ذلك تنقسم الدراسة كما يلي:

المبحث الأول: تحليل دراسة نظرية الفعل التواصلي لهابرماس.

المبحث الثاني: تحليل القوانين والسياسات المصرية المعاصرة في ضوء العدالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: تقييم مدى توافق القوانين المصرية مع مبادئ المشاركة المجتمعية والحوار العام.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية والعلمية.

ويستم استعراض كل منها فيما يلي....

المبحث الأول: تحليل دراسة نظرية الفعل التواصلي لهابرماس:

أولًا :تعريف النظرية:

نظرية الفعل التواصلي لدى هابر ماس تعد من أهم الإسهامات في علم الاجتماع القانوني والفلسفة السياسية المعاصرة، وفق هابر ماس مشروعية القوانين لا تكتسب إلا من خلال الحوار العقلاني والمشاركة المجتمعية، وليس فقط من خلال فرض السلطة أو الإكراه[20]، وتقوم النظرية على مبادئ الفعل التواصلي التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق جماعي بين الأفراد من خلال الحوار المفتوح والمنطقي، مع مراعاة المصلحة العامة والعدالة[21].

---

[17] Parsons, T. (1967). Sociological Theory and Modern Society. Free Press, pp. 25.

[18] Fraser, N. (2009). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. Columbia University Press, p. 72.

[19] Honneth, A. (1995). The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts. MIT Press, p. 18.

[20] Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press, p.47.

[21] Habermas, J. (1998). The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory. MIT Press, p.22.

ثانيًا :المفاهيم الأساسية المتعلقة بشرعية القوانين:

1 - الحوار العمومي (Public Deliberation) :

يشدد هابر ماس على أن أي تشريع لا يمر عبر حوار عقلاني بين الأطراف المعنية يفتقد إلى الشرعية الحقيقية الحوار العمومي يمكّن المجتمع من التعبير عن مصالحه، ويحد من إصدار قوانين قد تُفرض من أعلى إلى أسفل من دون مشاركة المواطنين، وفضلاً عن أهميته للنظام القانوني حيث يوفر آلية لمراجعة التشريعات بشكل مستمر، ويضمن أن تكون القوانين انعكاسًا لاحتياجات المجتمع[22].

2 - المشاركة المجتمعية(Citizen Participation) :

تمثل المشاركة الركيزة الأساسية للشرعية، فهي تسمح للأفراد والجماعات بالمساهمة في صياغة القوانين ومراقبة تنفيذها غياب المشاركة يؤدي إلى شعور بالاغتراب القانوني وانخفاض الثقة بالقانون، حيث يشمل إشراك المجتمع المدني، المؤسسات الأكاديمية، والخبراء القانونيين في النقاش حول التشريعات[23].

3 - الشرعية القانونية(Legal Legitimacy) :

وفق هابر ماس فإنَّ مشروعية القوانين تتأتى من توافق القانون مع القيم الاجتماعية المشتركة، ونتيجة حوار عقلاني بين الأطراف المعنية، وليس فقط من السلطة التنفيذية أو التشريعية، حيث إنَّ قوانين العمل، والحماية الاجتماعية والإسكان في مصر يجب أنْ تُراجع وفق معايير الشرعية المجتمعية لضمان فعاليتها وعدالتها[24].

4 - العدالة الاجتماعية(Social Justice) :

يرتبط الفعل التواصلي بتحقيق العدالة الاجتماعية عبر ضمان تكافؤ الفرص وتقليل الفوارق بين الفئات المختلفة القانون يصبح أداة لتحقيق العدالة عند التزامه بمبادئ الحوار والمشاركة، حيث يمكن استخدام هذه المفاهيم لتقييم السياسات المصرية في الصحة والتعليم والعمل، ومدى قدرتها على حماية الفئات الضعيفة[25].

ثالثًا: توظيف النظرية لدراسة القانون والعدالة الاجتماعية في مصر: ويمكن توظيف ذلك في صورة ما يلي:

1 - تحليل مشروعية القوانين المصرية: تقييم التشريعات وفق مدى انعكاسها لمبادئ الحوار العمومي والمشاركة المجتمعية.

2 - تحديد الفجوات بين النظرية والتطبيق: دراسة أسباب ضعف شرعية بعض القوانين أو محدودية العدالة الاجتماعية المنعكسة فيها.

3 - اقتراح آليات تحسين: توظيف مبادئ هابر ماس لتقديم توصيات عملية لتعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة القانونية، بما يعزز العدالة الاجتماعية.

4 - تطبيق على حالات محددة: اختيار قوانين أو برامج اجتماعية مصرية (مثل قوانين الحماية الاجتماعية أو قوانين العمل)، وتحليلها وفق مفاهيم الفعل التواصلي والشرعية القانونية.

المبحث الثاني: تحليل القوانين والسياسات المصرية المعاصرة في ضوء العدالة الاجتماعية.

تسعى العدالة الاجتماعية إلى تحقيق تكافؤ الفرص وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين جميع المواطنين وتعد القوانين والسياسات الحكومية الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الغاية، وفي مصر تتضمن السياسات والقوانين الحالية عدة مجالات رئيسة تشمل :العمل، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والإسكان، ومع ذلك تشير الدراسات إلى وجود فجوة بين النظرية والتطبيق مما يستدعي تحليلها في ضوء مفاهيم العدالة الاجتماعية ونظرية الفعل التواصلي لهابرماس[26]، ويمكن استعراض بعض نماذج القوانين وتحدد وضعها الحالي، ثم الفجوات التي تعاني منها كما يلي:

1 - قوانين العمل:

الوضع الحالي :تشمل قوانين العمل المصرية حماية الحد الأدنى للأجور، وتنظيم ساعات العمل، وضمان حقوق العمال في القطاع الرسمي، وفي حين أن العدالة الاجتماعية تستلزم توفر حماية أساسية للعمال، لكنها لا تشمل القطاع غير الرسمي بشكل كافٍ، حيث تمثل هذه الفئة نسبة كبيرة من العمالة المصرية[27].

---

(22) Fraser, N. (2009). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. Columbia University Press, p.25.

(23) Ibid. p.53.

(24) Ibid. p.29.

(25) Fraser, N. (2009). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. Op.Cit., p.76.

(26) International Labour Organization (ILO). (2021). Egypt Labour Market Profile. ILO, p.15.

(27) World Bank. (2020). Egypt: Social Protection Review. World Bank Publications, p.29.

الفجوات: ضعف تغطية القطاع غير الرسمي، تطبيق غير متكافئ للحقوق، ومحدودية المشاركة المجتمعية في تعديل القوانين.

2 - الحماية الاجتماعية:

الوضع الحالي :برامج مثل" تكافل وكرامة"، و"الإعانات النقدية المباشرة"، فتهدف إلى دعم الفئات الهشة اقتصاديًا، وفي حين أنَّ العدالة الاجتماعية تستلزم توفر الدعم المالي للفئات الفقيرة، لكنها تواجه تحديات تتعلق بتحديد المستفيدين بدقة، وإيصال الدعم لجميع الفئات المحتاجة[28].

الفجوات: ضعف الشفافية في توزيع الدعم، ونقص المشاركة المجتمعية في وضع السياسات، وتأثير محدود على الحد من الفقر المزمن.

3 – التعليم:

الوضع الحالي :قوانين التعليم الأساسية تضمن التعليم الابتدائي المجاني وإلزامية التعليم الأساسي، وفي حين أنَّ العدالة الاجتماعية تستلزم توفير فرص التعليم للغالبية، لكنها لا تقلل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية[29].

الفجوات: تفاوت جودة التعليم، ونقص البنية التحتية في الريف، ومحدودية مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المدني في تحسين جودة التعليم.

4 – الصحة:

الوضع الحالي: قانون التأمين الصحي الشامل يهدف إلى توسيع نطاق الخدمات الصحية لجميع المواطنين، وفي حين أنَّ العدالة الاجتماعية تستوجب الإسهام في تقليل الفوارق في الوصول للخدمات الصحية، لكنه يواجه اختلالات في الجودة والتوزيع بين المناطق[30].

الفجوات: تفاوت جودة الرعاية الصحية بين المحافظات، ونقص التمويل، ضعف مشاركة المجتمع في مراقبة تقديم الخدمات.

5 – الإسكان:

الوضع الحالي: برامج الإسكان الاجتماعي تستهدف الأسر منخفضة الدخل لتوفير مساكن ميسرة، وفي حين أنَّ العدالة الاجتماعية: تساعد في الحد من التكدس السكني وتحسين مستوى المعيشة، لكنها لا تشمل كل الفئات المحتاجة[31].

الفجوات: محدودية العدد، ومعايير الاستحقاق غير مرنة بما يكفي، وضعف مشاركة المواطنين في التخطيط والتوزيع.

وهنا يلحظ واقعياً ما يلي:

1 - ضعف المشاركة المجتمعية :معظم القوانين والسياسات صادرة من السلطة التنفيذية مع محدودية فرص الحوار العمومي، وهو ما يتعارض مع مبادئ هابر ماس.

2 - ضعف الشفافية والمساءلة :يؤثر في ثقة المواطنين ويحد من فعالية القوانين في تحقيق العدالة الاجتماعية.

3 - التفاوت الجغرافي والاجتماعي :بين الحضر والريف، والفئات الاقتصادية المختلفة مما يقلل من أثر السياسات على الحد من الفوارق.

المبحث الثالث: تقييم مدى توافق القوانين المصرية مع مبادئ المشاركة المجتمعية والحوار العام:

وفق نظرية الفعل التواصلي لهابرماس يتمتع القانون بالشرعية الحقيقية عندما يُصاغ ويُطبق بمشاركة المواطنين والأطراف المعنية، وبالاعتماد على الحوار العقلاني والمنطقي[32] في مصر، فتوجد مجموعة من القوانين والسياسات التي تمثل نماذج يمكن تقييمها من هذا المنظور بما في ذلك قوانين العمل، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة.

أولاً: عينة من القوانين المصرية وتقييمها:

1 - قانون العمل رقم 12 لسنة2003 تنظيم العمل وحقوق العمال، والمشاركة محدودة، محدود الحوار غالبًا يتم بين الجهات الحكومية والنقابات الرسمية فقط، وغياب مشاركة القطاع غير الرسمي والعمال المستقلين مما يقلل من شرعية القانون في هذا القطاع[33].

---

(28) UNICEF. (2021). Education in Egypt: Annual Report. UNICEF, p. 18.

(29) World Health Organization (WHO). (2020). Health Systems in Egypt: Annual Report. WHO., p. 72.

(30) Ministry of Housing, Egypt. (2021). Social Housing Program Report. Cairo: Ministry of Housing, p. 10.

(31) International Labour Organization (ILO). (2021). Egypt Labour Market Profile. ILO., p.21.

(32) World Bank. (2020). Egypt: Social Protection Review. World Bank Publications, p.53.

(33) UNICEF. (2021). Education in Egypt: Annual Report. UNICEF, p.13.

2 - برنامج" تكافل وكرامة" الحماية الاجتماعية، والمشاركة محدودة؛ والمشاركة المجتمعية تقتصر على التقييم والاقتراح من خلال الجمعيات الأهلية، حيث قلة الشفافية في تحديد المستفيدين، ومحدودية تأثير المواطنين في تصميم البرنامج[34].

3 - قانون التعليم الأساسي رقم 139 لسنة1981 ؛ فبعض مشروعات التطوير تستشير أولياء الأمور والمجتمع المدني حيث تفاوت جودة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، ومشاركة المجتمع غير منتظمة[35].

4 - قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة2018 ؛ ومشاركة المواطنين تقتصر على استطلاعات الرأي والتقارير الرسمية، حيث تفاوت التوزيع الجغرافي للخدمات، ضعف قنوات الحوار المستمرة مع المجتمع.

5 - قانون الإسكان الاجتماعي رقم 93 لسنة 2018 ، الإسكان محدود؛ فهناك مشاركة رسمية من خلال جمعيات الإسكان ولكن غير شاملة، حيث عدد محدود من المستفيدين، ومعايير الاستحقاق صارمة، فمشاركة المواطنين في التخطيط ضعيفة.

ثانياً: تحليل عام للفجوات: تتضح الفجوات فيما يلي:

1 - ضعف الشمولية :معظم القوانين تستثني الفئات غير الرسمية أو الهشة مما يحد من المشاركة المجتمعية.

2 - تفاوت أدوات الحوار :مشاركة المجتمع غالبًا ما تكون غير رسمية أو محدودة بالتقارير والاستطلاعات وليس ضمن عملية تشريعية مستمرة.

3 - تأثير محدود على الشرعية :عدم دمج الحوار العمومي الكامل يقلل من شعور المواطنين بشرعية القانون ويحد من فعالية تطبيقه.

4 - الحاجة لتطوير آليات المشاركة :ضرورة إنشاء قنوات رسمية وشفافة لمشاركة المواطنين في كل مراحل صياغة القوانين وتنفيذها.

ثالثاً: التوصيات لتعزيز التوافق: وفي هذا الصدد يمكن طرح ما يلي:

1 - تفعيل منتديات التشريع المجتمعي :إشراك الجمعيات الأهلية، والخبراء، والمواطنين في صياغة وتعديل القوانين.

2 - تعزيز الشفافية والمساءلة :نشر مشاريع القوانين والاستراتيجيات قبل اعتمادها وتوفير آليات للمراجعة العامة.

3 - توسيع نطاق المشاركة :شمول الفئات المهمشة والقطاع غير الرسمي في النقاش حول القوانين والسياسات.

4 - استخدام أدوات رقمية للتفاعل :منصات إلكترونية لاستطلاع رأي المواطنين ومتابعة تطبيق القوانين، بما يعزز الحوار العمومي.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية والعلمية.

أولًا: نتائج الدراسة:

1 – التوافق مع مبادئ العدالة الاجتماعية:

اتضح أنَّ القوانين المصرية تهدف نظريًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، لكنها تواجه فجوات تطبيقية نتيجة ضعف المشاركة، ونقص الشفافية، وعدم شمول الفئات المهمشة والقطاع غير الرسمي، حيث إنَّ النتائج تشير إلى أنَّ العدالة الاجتماعية لا تتحقق فعليًا إلا إذا تم تعزيز مشاركة المواطنين ودمجها في كل مراحل صياغة السياسات.

2 - الفجوات بين النظرية والتطبيق:

وفق نظرية الفعل التواصلي لهابرماس، فإنَّ الشرعية القانونية تتحقق عبر الحوار العمومي والمشاركة المجتمعية[36]، وقد أظهرت الدراسة أنَّ هناك فجوة واضحة بين النظرية والتطبيق، إذ تتمثل في: غياب قنوات الحوار العمومي الفعالة، وضعف مشاركة المجتمع المدني والمواطنين العاديين، ومحدودية الشفافية والمساءلة في إصدار القوانين.

ثانيًا: التوصيات العملية: وهنا أوصت الدراسة بما يلي:

1 - تفعيل منتديات التشريع المجتمعي :إنشاء منصات تجمع المواطنين والخبراء القانونيين والاجتماعيين لمناقشة مشاريع القوانين قبل إصدارها.

2 - تعزيز الشفافية والمساءلة :نشر مشاريع القوانين قبل اعتمادها، وإتاحة قنوات للمراجعة العامة والتعقيب.

3 - توسيع نطاق المشاركة :شمول الفئات المهمشة والقطاع غير الرسمي لضمان تمثيل أوسع لاحتياجات المجتمع.

4 - استخدام المنصات الرقمية :إنشاء منصات تفاعلية لتلقي آراء المواطنين، وإجراء استطلاعات رأي ومتابعة تطبيق القوانين.

---

(34) World Health Organization (WHO). (2020). Health Systems in Egypt: Annual Report. WHO., p.29.

(35) Ministry of Housing, Egypt. (2021). Social Housing Program Report. Cairo: Ministry of Housing, p.3.

(36) Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. Op.Cit., p.72.

5 - تعزيز دور المجتمع المدني :دعم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتكون شريكًا فاعلًا في صياغة السياسات.

ثالثًا: المقترحات البحثية: وهنا أوصت الدراسة بما يلي:

1 - دراسة مقارنة :إجراء بحوث مقارنة بين مصر ودول أخرى نجحت في دمج المواطنين في التشريع، لتحديد أفضل الممارسات.

2 - بحث حول آليات المشاركة الرقمية :تحليل فعالية المنصات الإلكترونية في تعزيز الحوار العمومي.

3 - دراسات تطبيقية على الفئات المهمشة :تقييم مدى تأثير مشاركة الفئات الهشة في تحسين شرعية القوانين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4 - تطوير مؤشرات قياس المشاركة :وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس فاعلية مشاركة المواطنين في التشريع بشكل دوري.

رابعًا: المقترحات العلمية: كما اقترحت الدراسة خطة للبحث العلمي تتناول:

1 - توظيف نظرية الفعل التواصلي لهابرماس كإطار أساسي لدراسة العلاقة بين الشرعية القانونية والمشاركة المجتمعية.

2 - تطوير نماذج بحثية تكاملية تجمع بين التحليل الكمي والكيفي لقياس مدى تحقق العدالة الاجتماعية في التشريعات.

3 - إعداد أدلة إرشادية للخبراء والمشرعين حول أفضل ممارسات دمج المواطنين في عملية التشريع.

4 - تشجيع النشر العلمي المشترك بين الباحثين في القانون والعلوم الاجتماعية لتعزيز فهم العلاقة بين التشريع والعدالة الاجتماعية.

خامسًا: التفسير العام:

تشير النتائج إلى أنَّ مشاركة المواطنين محدودة، وأنَّ هناك فجوة واضحة بين النظرية (نظرية هابر ماس للفعل التواصلي) والتطبيق في التشريعات المصرية مع تنفيذ التوصيات المقترحة سيسهم في تعزيز الشرعية القانونية، رفع فعالية تطبيق القوانين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودمج المقترحات البحثية والعلمية يفتح آفاقًا لدراسات مستقبلية أكثر شمولية، ويعزز فهم العلاقة بين المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية في مصر.

سادساً: الجديد الذي قدمته الدراسة:

1 - تطبيق عملي لنظرية الفعل التواصلي لهابرماس على التشريع المصري المعاصر:

معظم الدراسات السابقة تناولت الفعل التواصلي في سياقات نظرية أو دولية، فبينما هذه الدراسة ربطت النظرية مباشرة بالواقع التشريعي المصري موضحة الفجوات بين المشاركة المجتمعية الفعلية ومبادئ شرعية القوانين وفق هابر ماس.

2 - تحليل شامل لمشاركة المواطنين في صياغة القوانين:

باستخدام استبيان موجه للخبراء القانونيين والاجتماعيين، فقدمت الدراسة بيانات كمية ونوعية دقيقة حول مدى مشاركة المواطنين، ودور المجتمع المدني، الشفافية، والمساءلة في التشريع المصري.

3 - تحديد الفجوات بين النظرية والتطبيق:

الدراسة أوضحت عدم توافق الواقع التشريعي المصري مع مبادئ الحوار العمومي والشرعية التواصلية لا سيما فيما يتعلق بالفئات المهمشة والقطاع غير الرسمي، وهو جانب لم تُبرز الدراسات السابقة تفاصيله بهذه الشمولية.

4 - اقتراح توصيات عملية قابلة للتنفيذ:

تقديم آليات عملية لتعزيز المشاركة المجتمعية مثل تفعيل منتديات التشريع، وإشراك الجمعيات الأهلية، واستخدام منصات رقمية، ونشر مشاريع القوانين قبل اعتمادها بما يربط النظرية بالممارسة العملية.

5 - دمج النتائج مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

الدراسة ربطت نتائج الاستبيان بالبحوث السابقة ونظرية هابر ماس، موضحة مدى توافق أو اختلاف التشريعات المصرية مع معايير العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

6 - تقديم إطار للبحوث المستقبلية:

اقترحت الدراسة آليات بحثية وعلمية لدراسة العلاقة بين المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية في مصر بما يفتح آفاقًا جديدة للبحث العلمي والتطوير المؤسسي.

بذلك تقدم الدراسة إضافة جديدة على المستوى العلمي والبحثي والتطبيقي، ومن خلال ربط النظرية بالممارسة العملية في مصر، وتحديد فجوات واضحة بين الواقع والتوقعات النظرية، وتقديم توصيات وآليات قابلة للتنفيذ لتعزيز مشروعية القوانين والعدالة الاجتماعية.

سابعاً: توظيف آراء هابرماس في خدمة العدالة الاجتماعية في المجتمع العربي:

1 - الحوار العمومي ومشاركة المواطنين:

يرى هابر ماس أنَّ شرعية القوانين تتحقق عبر الحوار العمومي والمشاركة المجتمعية، وليس عبر السلطة التشريعية وحدها[37].

التوظيف:

أ - إنشاء منتديات تشريعية مجتمعية تضم المواطنين والخبراء والقضاة والمجتمع المدني لمناقشة مشاريع القوانين قبل اعتمادها.

ب - تشجيع النقاشات العامة وورش العمل التفاعلية في الجامعات والمؤسسات المدنية لتعزيز وعي المواطنين بحقوقهم ودورهم في التشريع.

ج - استخدام المنصات الرقمية لتلقي مقترحات المواطنين وتعليقاتهم على مشاريع القوانين بشكل شفاف ومنظم.

2 - الشفافية والمساءلة القانونية:

يؤكد هابر ماس على أنَّ الشفافية والمساءلة أساسان لتعزيز مشروعية القوانين[38].

التوظيف:

أ - نشر مشاريع القوانين قبل إقرارها مع فتح قنوات للمراجعة العامة والتعقيب.

ب - نشر تقارير عن مراحل التشريع وإجراءات اتخاذ القرار لتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

ج - اعتماد آليات تقييم دوري لتطبيق القوانين وقياس تأثيرها في العدالة الاجتماعية.

3 - دور المجتمع المدني:

وفق هابر ماس المجتمع المدني يمثل قناة أساسية للحوار العمومي، وهو ركيزة لتمثيل مصالح الفئات الاجتماعية كافة [39].

التوظيف:

أ - دعم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتكون شريكًا فاعلًا في صياغة السياسات والقوانين.

ب - إشراك الفئات المهمشة والريفية في المناقشات التشريعية لضمان شمولية العدالة الاجتماعية.

ج - تدريب المجتمع المدني على آليات المشاركة والتواصل مع السلطات التشريعية.

4 - تعزيز العدالة الاجتماعية:

هابر ماس يرى أن القوانين المشروعة فقط هي التي يمكنها تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمثيل مصالح جميع الأطراف في الحوار العمومي.

التوظيف:

أ - مراجعة القوانين والسياسات للتأكد من أنها تراعي الفئات الهشة والمهمشة وتحقق توزيعًا عادلًا للحقوق والموارد.

ب - تطوير برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين حول أهمية العدالة الاجتماعية ودمجها في التشريع.

ج - استخدام نتائج البحوث العلمية والبيانات الميدانية لتوجيه التشريع نحو تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

وعلى ذلك فإنَّ توظيف آراء هابر ماس في المجتمع العربي يمكن أنْ يسهم في:

1 - تعزيز شرعية القوانين من خلال المشاركة والحوار العام.

2 - رفع فعالية العدالة الاجتماعية عبر شمول الفئات المهمشة في التشريع.

3 - تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان ثقة المواطنين بالقوانين.

4 - تفعيل دور المجتمع المدني ليكون شريكًا دائمًا في صناعة القرار.

ثامناً: أهم الممارسات العالمية الجيدة وفق نظرية هابر ماس: ومن هذه الممارسات:

1 - النماذج التشاركية في التشريع: مثل التجارب الآتية:

أ - الدنمارك وسويسرا:

---

(37) Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. Op.Cit., p.16.

(38) Ibid. p.39.

(39) Ibid. p.66.

تم استخدام الاستفتاءات والمبادرات الشعبية كأداة للحوار العمومي قبل إقرار القوانين، وكذلك إشراك المواطنين مباشرة في صياغة السياسات من خلال منتديات وطنية ومنتديات موضوعية مما يعزز مشروعية القوانين ويزيد من قبولها المجتمعي[40].

ب - هولندا:

تم تنظيم مجالس استشارية تضم المواطنين والخبراء لتقديم آراء قبل إصدار التشريعات، وكذلك التطبيق العملي للفعل التواصلي يظهر في حلقات التشاور الدوري والورش التفاعلية حول مشاريع القوانين مما يعزز العدالة الاجتماعية والشرعية التواصليّة.

2 - استخدام المنصات الرقمية للتشاور: مثل تجربتي إستونيا وكوريا الجنوبية، حيث تم اعتماد منصات رقمية رسمية لتلقي مقترحات المواطنين وتعليقاتهم على التشريعات، حيث يتيح ذلك مشاركة واسعة، شفافية أكبر، وتوثيقًا للآراء قبل اعتماد القوانين، مثال :منصة "e-Participation" في إستونيا تسمح لجميع المواطنين بالمساهمة في صياغة السياسات المحلية والوطنية، وهو نموذج عملي لتطبيق الفعل التواصلي الرقمي.

3 - إشراك المجتمع المدني: مثل تجربتي كندا وألمانيا: حيث المشاركة الدائمة للمجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية في جميع مراحل التشريع، ويتم ذلك عبر استشارات مفتوحة وورش عمل مشتركة، حيث يقدم المجتمع المدني رؤاه ويشارك في مراجعة مشاريع القوانين، حيث يعزز هذا التطبيق شرعية القوانين ويضمن تمثيل مصالح جميع الفئات الاجتماعية، بما يتوافق مع مبادئ هابر ماس للعدالة الاجتماعية.

4 - دمج الفئات المهمشة: كما في تجربتي النرويج وفنلندا، حيث تطوير آليات لضمان مشاركة الفئات المهمشة (الأقليات، الفقراء، الشباب) في التشريع، واستخدام استطلاعات رأي مركزة وحوارات مجتمعية متخصصة لضمان أنْ تكون القوانين شاملة وتعكس احتياجات كل الفئات، وهذا التطبيق يظهر التزام الدول بالشرعية التواصليّة والعدالة الاجتماعية في آن واحد.

على ذلك يمكن استنتاج أنْ تطبيق مبادئ هابر ماس في دول العالم يظهر فوائد عملية ملموسة:

1 - تعزيز مشروعية القوانين وقبولها من قبل المجتمع.

2 - رفع فعالية العدالة الاجتماعية من خلال شمول الفئات المهمشة.

3 - زيادة الشفافية والمساءلة عبر آليات الحوار العمومي والمشاركة الرقمية.

4 - تعزيز دور المجتمع المدني في صنع السياسات والتشريعات.

تاسعاً: الممارسات الجيدة الأنسب لتطبيقها المجتمع: ومن أهمها ما يلي:

1 - إنشاء منتديات تشريعية مجتمعية:

من خلال تشكيل منتديات تضم المواطنين والخبراء القانونيين والاجتماعيين والمجتمع المدني لمناقشة مشاريع القوانين قبل اعتمادها مما يعزز الحوار العمومي ويمكّن جميع الأطراف من التعبير عن آرائهم بما يتوافق مع مبادئ هابر ماس للشرعية التواصليّة، ويمكن تنفيذها على مستوى المحافظات والمجالس المحلية، وربطها بالبرلمان والجهات التشريعية لتقديم توصيات مباشرة قبل التصويت على القوانين.

2 - استخدام المنصات الرقمية للتشاور العام:

من خلال إنشاء منصات رقمية رسمية لتلقي مقترحات المواطنين وتعليقاتهم على مشاريع القوانين مما يسهم في توسيع المشاركة، خصوصا للشباب والفئات المهمشة، ويزيد من شفافية الإجراءات ومساءلة المسؤولين، فمن خلال تطوير بوابة إلكترونية مركزية ضمن موقع الحكومة أو البرلمان، مع حملات توعية لتشجيع المشاركة المجتمعية.

3 - إشراك المجتمع المدني بشكل دائم:

من خلال دمج الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في مراحل إعداد ومراجعة التشريعات مما يعزز الشرعية القانونية، ويضمن تمثيل مصالح مختلف الفئات، ولا سيما المهمشة، ويتم التطبيق في مصر خلال عقد ورش عمل دورية ومشاورات رسمية تشمل ممثلين عن المجتمع المدني مع نشر نتائجها للجمهور.

4 - إشراك الفئات المهمشة والقطاع غير الرسمي:

من خلال تصميم برامج وحوارات خاصة لضمان مشاركة الفئات المهمشة، مثل الفقراء، النساء في المناطق الريفية، والأقليات، حيث أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب أن تكون القوانين شاملة وتمثل جميع مكونات المجتمع، وفق هابر

(40) Fung, A. (2006). Varieties of Participation in Complex Governance. Public Administration Review, 66(1), 66–75.

ماس، ويتم التطبيق في مصر خلال تنظيم استطلاعات رأي مركزة وحلقات نقاش محلية، وإدراج توصياتهم ضمن مشاريع القوانين.

5 - نشر مشاريع القوانين قبل اعتمادها:
من خلال نشر مشاريع القوانين على المنصات الرسمية لمدة زمنية محددة لإتاحة التعقيب العام مما يعزز الشفافية والمساءلة ويتيح الفرصة للحوار العمومي قبل التشريع النهائي، ويتم التطبيق في مصر خلال تحديد فترة 60–30 يومًا للنقاش العام على مشاريع القوانين، مع تقديم تقارير تلخص آراء المواطنين والخبراء.
وبتطبيق هذه الممارسات، يمكن للمجتمع أن:
1 - تعزز مشروعية القوانين وفق الفعل التواصلي لهابرماس.
2 - تضمن تمثيل جميع الفئات الاجتماعية، خاصة المهمشة، في صياغة التشريعات.
3 - ترفع الشفافية والمساءلة في العملية التشريعية.
4 - تحقق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل من خلال دمج الحوار المجتمعي في كل مراحل التشريع.
كما أنَّ الممارسات السابقة تعزز مشروعية القوانين وفق الفعل التواصلي لهابرماس، تطبيقها في المجتمع سيؤدي إلى:
1 - زيادة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في التشريع.
2 - رفع الشفافية والمساءلة في العملية القانونية.
3 - شمول الفئات المهمشة في الحوار العمومي.
4 - تحقيق العدالة الاجتماعية عبر قوانين أكثر تمثيلًا وواقعية.

يوفر هذا الإطار نظرة شاملة على كيفية توظيف مبادئ هابر ماس حول مشروعية القوانين لتعزيز العدالة الاجتماعية في مصر، من خلال الدمج بين النظرية القانونية والفلسفة الاجتماعية والتطبيق العملي في السياسات والتشريعات، ويعكس هذا النهج إمكانية تطوير التشريعات بما يحقق تكافؤ الفرص، ويقلل الفوارق الاجتماعية ويعزز المشاركة المجتمعية، ويضمن شفافية ومساءلة السلطات.

المصادر

1. عبد الله، محمد (2018)، دور المشاركة المجتمعية في تعزيز مشروعية القوانين في مصر، مجلة العلوم القانونية، المجلد 14، العدد (2) ص ص45-68.
2. العطار، أ. (2025)، مفاهيم العدالة الاجتماعية وتطبيقاتها في القانون والسياسة، عمان: دار الكتاب الجامعي، ص27.
3. Dryzek, J. S. (2000). Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, Contestations. Oxford University Press.
4. Fraser, N. (2009). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. Columbia University Press.
5. Fraser, N. (2013). Justice Interruptus: Critical Reflections on the ‘Postsocialist’ Condition. Routledge.
6. Fung, A. (2006). Varieties of Participation in Complex Governance. Public Administration Review, 66(1), 66–75.
7. Fung, A., & Wright, E. O. (2003). Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance. Verso.
8. Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press.
9. Habermas, J. (1998). The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory. MIT Press.
10. Habermas, J. (2001). The Postnational Constellation: Political Essays. MIT Press.
11. Honneth, A. (1995). The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts. MIT Press.
12. Honneth, A. (2012). Freedom’s Right: The Social Foundations of Democratic Life. Polity Press.

13. International Labour Organization (ILO). (2021). Egypt Labour Market Profile. ILO..
14. Ministry of Housing, Egypt. (2021). Social Housing Program Report. Cairo: Ministry of Housing.
15. Parsons, T. (1967). Sociological Theory and Modern Society. Free Press.
16. Rawls, J. (1999). A Theory of Justice (Rev. ed.). Harvard University Press.
17. UNICEF. (2021). Education in Egypt: Annual Report. UNICEF.
18. Weber, M. (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press.
19. World Bank. (2020). Egypt: Social Protection Review. World Bank Publications.
20. World Health Organization (WHO). (2020). Health Systems in Egypt: Annual Report. WHO.

Abstract

Legal Legitimacy And Social Justice In Arab Society In Light Of Jürgen Habermas's Vision (Egypt As A Model)

El-Basyouni Abdullah Gad El-Basyouni
Zagazig University - Faculty of Arts - Egypt

This study examines the extent of citizen participation in lawmaking and policymaking in Egypt and the degree to which these legislations align with principles of social justice. The study is based on Jürgen Habermas' Theory of Communicative Action, which posits that the legitimacy of laws is achieved through public deliberation and societal participation.

The study provides practical recommendations, including activating participatory legislative forums, employing digital platforms, publishing draft laws for public review, and engaging civil society and marginalized groups in the legislative process. Additionally, the study suggests research and scientific frameworks for further exploration of the relationship between public participation and social justice.

Keywords: Citizen participation, social justice, legitimacy of laws, communicative action, Habermas.